آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (1) – 16 / 11 / 2016

معهد التخطيط القومي

"تحرير سعر الصرف ورفع أسعار الفائدة والطاقة"

في إطار النشاط العلمي لمعهد التخطيط القومي ، تم عقد الحلقة الأولى من **" لقاء الخبراء "** للموسم العلمي 2017/2016 وذلك يوم الثلاثاء 8 نوفمبر الجاري حول قضية **" الوضع الحالي للجنيه المصري وبعض آليات العلاج "** . ونظراً لتسارع الأحداث فقد تطرق النقاش إلى القرارات التي صدرت في 3 نوفمبر بشأن التعويم الحر للجنيه ورفع أسعار الفائدة والطاقة . وفيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها اللقاء .

أولاً: تقييم مضمون وطريقة إعلان القرارات الجديدة:

أرتأى بعض المشاركين أنه لا غبار علي هذه القرارات ، بينما رأى البعض الآخر أنه كان يُفضَل عدم إبداء النية مسبقاً لخفض قيمة الجنيه ، تجنباً لتحركات المضاربين علي العملة ، وهو ما يبدو أنه قد حدث بالفعل .

ورأى عدد من الخبراء الحاضرين أنه ربما كان من الأفضل أيضا تجزئة حزمة القرارات الاقتصادية الأخيرة ، بحيث لا يتم إصدارها في توقيت متقارب ، تجنباً للأثر المفاجئ للارتفاع في مستويات أسعار المستهلكين .

وكان هناك اتجاه لدى العديد من الخبراء المشاركين في الحوار بأنه يفضل العمل بالتوازي على مسارين: تصحيح قيمة العملة بالاقتراب من سعر الصرف التوازني الحقيقي بطريقة مرنة ، جذباً إلى جنب مع استخدام أدوات السياسة المالية بفاعلية لتحقيق مزيد من إجراءات العدالة الاجتماعية .

وقد أبدى بعض المشاركين قلقهم من خطورة تجزئة المشكلات ونبهوا إلى أهمية التعامل المنظومي مع الأزمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . كما أبدى البعض اعتراضه على القرارات المذكورة انطلاقاً من الاعتراض على سياسة اقتصاد السوق الحر المفتوح التي تنطلق منها . كما أشير إلى ضرورة الاستفادة من الدروس الإيجابية والسلبية للتجربة السابقة مع صندوق النقد الدولي خلال التسعينيات من القرن المنصرم .

وأعرب كثير من الخبراء عن الخشية من حدوث موجة من **"التضخم الجامح"** على إثر القرارات الأخيرة .

ثانياً: بعض آليات العلاج للآثار المتوقعة بعد "التعويم الحر" للعملة المحلية :

1. **في إطار السياسة النقدية :**

أ. لتجنب التقلبات في سعر صرف الجنيه بعد التعويم يتعين تحديد هوامش للتعويم بحيث تكون هذه الهوامش زاحفة ويظل مركزها قريباً من سعر الصرف التوازني المقدر حتى يمكن تجنب

التقلبات في المدى المتوسط والدفاع عن حدود الهامش ، وهذا مسموح به في كافة أنظمة سعر الصرف حتى في الدول الصناعية الكبرى القائمة على اقتصاديات السوق .

ب. اتباع مدخل حذر تجاه رفع أسعار الفائدة تجنباً للتأثر السلبي علي التوسع في المشروعات والاستثمارات الجديدة ، برغم المزايا المتضمنة في الحفاظ علي عائد موجب لإيداعات القطاع العائلي بحكم ارتفاع سعر الفائدة الأسمي عن معدل التضخم .

2. فى إطار السياسة المالية :

أ. النظر في إعادة فرض ضرائب على الأرباح قصيرة الأجل في البورصة ، مع إعفاء المستثمر الذي يحتفظ بالسهم لمدة عام منعاً للمضاربة .

ب. دراسة إمكانية إدخال ضرائب جديدة معمول بها في العديد من دول العالم مثل ضريبة الثروة ، والنظر في إمكان إعادة العمل بضرائب التركات ورسم الأيلولة .

ج. تطوير الضرائب التصاعدية علي الدخل ، بإدخال شرائح جديدة ورفع سقفها عن الحد الأقصى المعمول به حالياً (22.5%) بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية .

د. النظر في رفع حد الإعفاء الضريبي علي الدخول لكاسبي الأجور والمرتبات .

ه. إعادة النظر في خفض الدعم علي الوقود وبخاصةً البنزين 80 والسولار والمازوت ، مع النظر في تطبيق منظومة الكروت الذكية .

و. إعادة النظر في أسعار الغاز الطبيعي الموردة للمصانع ولحائزي السيارات العاملة بالغاز ، سواء منها المخصصة لنقل الأشخاص أو نقل البضائع .

3. في إطار السياسة التجارية :

أ. ترشيد الواردات بما يضمن حفز الصناعات المخصصة لإنتاج سلع بديلة للواردات ووضع ترتيبات مناسبة لانتظام الجهاز الإنتاجي في مجال الصناعة من خلال ضمان توريد مستلزمات الإنتاج ، والآلات والمعدات .

ب. النظر في فرض رسوم الإغراق ، ورسوم الحماية من (فيضان السلع الأجنبية) بما يتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية ، لصالح الإنتاج المحلي وفق أولويات محددة للسياسة التنموية والتصنيعية .

4. في إطار سياسة نمو الناتج المحلى الإجمالي :

أ. إعادة تأهيل قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات التكنولوجية كمصادر رئيسية للتشغيل والنمو .

ب. توفير الائتمان بأسعار فائدة تفاضلية للقطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية ، مع تفعيل مبادرة البنك المركزي لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنح القروض بأسعار فائدة مخفضة (5%) .

ملحوظة : لمزيد من التفاصيل عن وقائع لقاء الخبراء أنظر :
http://inplanning.gov.eg/ar/publications/Pages/Publications-Details.aspx?pubid=793

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية " . والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعدها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد ، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد . وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد . والمعروض في هذا العدد هو خلاصة آراء الخبراء المشاركين في لقاء الخبراء المشار إليه أعلاه .